أثر برنامج التأهيل على تنافسية المؤسسات
دراسة حالة: المؤسسات الصناعية

The impact of the up-grading program on the competitiveness of entreprises Case study: Industrial entreprises

وافية تجاني
جامعة الحاج لخضر باتنة -1- (الجزائر)، ouafia.tedjani@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/20 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لإظهار أثر برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق هذه الدراسة فقلد تم إعداد استبيان لفحص متغيرات الدراسة وتوزيعه على عينة متكونة من 60 مؤسسة صناعية تبنت برنامج التأهيل.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن برنامج التأهيل عملية تحسين مستمرة ضرورية للمؤسسات، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين تبني برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة.

كلمات مفتاحية: برنامج التأهيل، التنافسية، المؤسسات الصناعية، الدراسة التشخيصية، المساعدات المالية.

Abstract:

The study aims to identify the impact of the up-grading program in improving the competitiveness of economic entreprises. to achieve this study, a questionnaire was prepared to examine the variables of the study and distribute it to a sample composed of 60 economic entrepises that adopted the up-grading program.

The study arrived a number of results, the most important of which is that the up-grading program is a continuous improvement process and is necessary for entreprises and There are differences on the statistical indication, between adopting the up-grading program and improving the competitiveness of the entreprises.

Key words: up-grading program, competitiveness,industrial entreprises, diagnostic study, financial aid.

المؤلف المرسل: وافية تجاني، **الإيميل:** ouafia.tedjani@univ-batna.dz

1. مقدمة:

لقد فرضت المتغيرات الاقتصادية الجارية على النطاق العالمي واقعا جديدا، تمثل في تحرير التجارة الدولية وظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والجزائر واحدة من الدول التي وجدت نفسها أمام تحولات عميقة في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية منها، وهذا بعد توقيعها على اتفاقية الشراكة الأورو –متوسطية مع الاتحاد الأوروبي.

ولتفادي الآثار السلبية على المؤسسات الجزائرية التي يُمكن أن تنجر عن هذه الاتفاقية، فإنّ الجزائر مطالبة بتعديل هياكلها الاقتصادية وأخذ التدابير اللازمة لتحديث وتطوير صناعة مؤسساتها لكي تكون أكثر تنافسية مما كانت عليه سابقا، وذلك من خلال تبني مجموعة من برامج التأهيل لمؤسساتها الاقتصادية ووضعها في مستوى المؤسسات المنافسة محليا ودوليا وبهدف تحسين تنافسيتها ومواجهة منتجات التكتلات الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: تتعلق إشكالية الدراسة بمدى قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على مسايرة التطورات الاقتصادية المذكورة، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تبحث عن الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: "**ما مدى مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية محل الدراسة؟**"

واعتمادا على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما المقصود ببرنامج التأهيل وما هو الدور الذي يلعبه؟

– ما هي مختلف أنواع برامج التأهيل المطبقة في الجزائر؟

– ما هي مختلف آراء مؤسسات محل الدراسة نحو فعالية برنامج التأهيل؟

فرضيات الدراسة: من أجل التمكّن من الإجابة على إشكالية الدراسة السابقة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

– الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود المؤسسة وتحسين تنافسية المؤسسة.

– الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود الدولة وتحسين تنافسية المؤسسة.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع برنامج تأهيل المؤسسات والذي أصبح اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لكي تكون في مستوى نظيراتها في دول الشراكة الأورو–متوسطية، فهو برنامج قيادة يمس جميع المجالات التي تمكّن من تحسين تنافسية المؤسسة وتحسين أدائها على كافة الأصعدة كالجودة، وتكوين الموارد البشرية، التنظيم والتسيير...

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم والأسس المتعلقة ببرنامج التأهيل، وكذا التعرف على مختلف برامج التأهيل المتبناة ومختلف مساعداتها. كما تهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على مدى مساهمة هذه البرامج في تحسين تنافسية المؤسسة من خلال اختيار عيّنة من المؤسسات الصناعية المطبقة له وإجراء الدراسة عليها.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع الدراسة تم الاعتماد في جانبها النظري على المنهج التحليلي الوصفي وذلك لضبط مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة. أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على المؤسسات التي طبقت برنامج التأهيل.

هيكل الدراسة: للإلمام بجوانب البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية يتناول المحول الأول منه الإطار النظري لبرنامج التأهيل، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى برامج التأهيل في المؤسسات الجزائرية، فيما جاء المحور الثالث لعرض نتائج الدراسة الميدانية.

2. الإطار النظري لبرنامج التأهيل

1.2 مفهوم برنامج التأهيل

يعتبر مفهوم برنامج التأهيل في المجال الاقتصادي من المفاهيم الحديثة، ولقد جاء استجابة لمتطلبات المؤسسة الصناعية التي تواجه منافسة شديدة نتيجة للانفتاح الاقتصادي على المنتجات العالمية. ويمكن ذكر أهم تعاريف هذا البرنامج وفقا لما يلي:

برنامج التأهيل هو العملية التي تسعى إلى تحضير وتكييف وباستمرار المؤسسة ومحيطها حسب متطلبات السوق الدولي، والتي تتحقق من خلال تحسين الإنتاجية وعرض

منتوج/ خدمة بتكلفة أقل وبالجودة المطلوبة، والتحكم في التطور التكنولوجي والأسواق وتعزيز الوضعية التنافسية(Bahammi, 2007, p. 111) .

كما يمكن تعريفه على أنّه العملية التي من خلالها يمكن للمتعاملين الاقتصاديين، الدولة والمؤسسات الانتقال من القيمة المنخفضة إلى القيمة العالية نسبيا للأنشطة وذلك في شبكات الإنتاج، وهو ضروري للدول التي يتميز اقتصادها بمرحلة انتقالية نحو الانفتاح كما هو الحال في المكسيك عند انضمامها لمنطقة التبادل الحر(Gereffi, 2009, p. 41) .

2.2 أهداف برنامج التأهيل

إنّ برنامج التأهيل يهدف إلى حماية المؤسسة المحلية وتسهيل استفادتها من الخبرة الوطنية والدولية في مجال المرافقة والمتابعة، كما أنه برنامج يعني بالخصوص التكوين، المساعدات التقنية، المالية، الجبائية، الاستثمارية وحيازة العقار الصناعي... كل ذلك من أجل استجابة المؤسسة المحلية لمتطلبات المنافسة الدولية خاصة مع الانفتاح الاقتصادي، فبدون البرنامج قد تختفي العديد من المؤسسات من السوق نظراً لتضررها من شدّة المنافسة .(Amallah, 2011, p. 157)

وعلى مستوى المؤسسة فإنّ برنامج التأهيل يساهم في حوْكمة التسيير بحيث تكون المسؤولية مشتركة بين صاحب المؤسسة والأفراد العاملين بها، كما يساهم في تخفيض السلطة الأحادية لصاحب المؤسسة والتي رافقته قبل برنامج التأهيل لأن هذا الأخير يُظهر عدم قدرة صاحب المؤسسة على مواجهة تحديات الشراكة لوحده .(Belgaïd, 2007, p. 198)

وحسب منظمة الأمم المتحدة للتطوير والصناعة ONUDI فإن أهداف هذا البرنامج تتمثل في تحديث البيئة الصناعية وتعزيز هياكل الدعم؛ ترقية وتطوير الصناعات التنافسية وكذا تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية(Bougault & Filipiak, 2005, p. 15) .

3.2 شمولية برنامج التأهيل

إن برنامج التأهيل يعتبر كمقاربة عامة لدعم المؤسسة التي تتبناه إراديا من أجل تحسين تنافسيتها، وهو لا يعني المؤسسة فقط بل يشمل حتى المحيط الذي تنشط فيه. وعليه فإنّ برنامج التأهيل يتم من خلال إجراءين؛ الإجراء الأول على مستوى المؤسسة ووظائفها. أما الإجراء الثاني فهو على مستوى محيط المؤسسة الذي تعمل فيه.

- **برنامج تأهيل المؤسسة:** يتمثل برنامج تأهيل المؤسسة في الدعم المباشر لها من خلال إعداد دراسة تشخيصية شاملة لوظائف المؤسسة لتحديد إجراءات التأهيل الضرورية والتي قد تكون مساعدات تقنية، مالية، استثمارات معنوية تتعلق بالتكوين، التدريب... أو استثمارات مادية تتعلق بحيازة أفضل التجهيزات وتحديث التكنولوجيا. ولعل أهم الوظائف التي يمسها برنامج التأهيل بشكل مباشر هي وظيفة الموارد البشرية، وظيفة المالية والإنتاج ووظيفة التسويق. فبالنسبة لوظيفة الموارد البشرية يعمل برنامج التأهيل على تحسين نظام التوظيف والحوافز وتوزيع المهام، ملائمة الأفراد مع حجم الأنشطة؛ الاتصال الداخلي والعلاقات الاجتماعية وكذا تكوين وتطوير الموارد البشرية(Lamiri, 2003, p. 184) .

أما فيما يتعلق بوظيفة المالية والإنتاج فإن بين شروط انضمام المؤسسة للبرنامج تحقيقها نتائج محاسبية موجبة والتي تؤكدها وظيفة المالية، حسابات النتائج، حساب الاستغلال، حساب النتيجة الصافية وجدول الاهتلاكات. وعملية التحكم الجيّد في هذه الوظيفة تساهم بقوة في نجاح عملية التأهيل(Lamiri, 2003, pp. 181-182) .

- **برنامج تأهيل محيط المؤسسة:** إذا كان محيط المؤسسة غير ملائم لمتطلبات عملها فإنّه يُؤثر عليها بشكل مباشر، وعليه فالدول التي ترغب في تأهيل محيط المؤسسة تعمل على ما يلي(Lamiri, 2003, p. 186) :

– إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة وتحسين الهياكل القاعدية (الطرق، الموانئ، المواصلات، الكهرباء، الاتصالات...)؛

– البدء بتعديل النصوص والتشريعات وفق المعايير العالمية خاصة المتعلقة بالجهاز المصرفي، القانون التجاري والجبائي، قانون الجمارك، قانون العمل وتنظيم المنافسة ؛

– تطوير مؤسسات الدعم وتعزيز الهياكل التكنولوجية والمراكز التقنية والبحث والتطوير؛

– تعميم عقود الأداء في الهيئات الإدارية وتحديث معاهد التكوين الإدارية وتعليم الأفراد؛

– تحديث التدقيق ومراقبة التسيير وتحديث الجهاز الإداري؛

3 برامج التأهيل في المؤسسات الجزائرية

في إطار برنامج التأهيل قامت وزارة الصناعة بتبني عدّة برامج تأهيل يمكن ذكرها كما يلي:

1.3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: لقد عرض قانون المالية لسنة 2000 دعماً مالياً لإجراءات التأهيل وذلك بإنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بميزانية تقدر بـ

4 مليار دج، موجه لتغطية المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدمية المرتبطة بالصناعة، الخاصة منها والعامة والتي تشغل 20 عاملا على الأقل وتمتلك نتيجة استغلال موجبة لسنتين على الأقل، بحيث تغطي النفقات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي ومخطط برنامج التأهيل والاستثمارات المادية والمعنوية.

كما توجه هذه الميزانية كذلك لهياكل الدعم المتعلقة بالمعايير والتقييس الصناعي، التكوين والبحث والتطوير، بالإضافة إلى تغطية النفقات المتعلقة بترقية القطاع الصناعي ورد الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة(Dhaoui & Abassi, 2003, p. 78) .

وتتمثل نسبة المساعدات المالية المقدمة بـ80% من تكلفة الدراسة التشخيصية الإستراتيجية شرط أن لا يتجاوز المبلغ 1,5 مليون دج في حالة الدراسة الشاملة و 800.000 دج في حالة الدراسة المخففة، والباقي 20% تدفعه المؤسسة، أما فيما يتعلق بنسبة الاستثمارات المادية فهي 10 % في حدود 20 مليون دج و80 % من مبلغ الاستثمارات المعنوية (Dhaoui & Abassi, 2003, p. 78).

2.3 البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةEDPME: في إطار اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية استفادت الجزائر من مساعدات مالية أقرها الاتحاد الأوروبي في برنامج ميدا حيث خصص منها جزء قدر بـ 57 مليون أورو وذلك لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل أكثر من 20 عاملا وتنشط في القطاع الصناعي، أما الحكومة الجزائرية فتساهم بمبلغ 3,4 مليون أورو والباقي 2,5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج. مدة البرنامج خمس سنوات 2002–2007 (Madoui & Pierre–Noël, 2011, p. 81).

بالنسبة لمساعدات هذا البرنامج فإنها تركز على الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات المعنوية، والتي يتحمل فيها البرنامج نسبة 80% والباقي 20% تتحملها المؤسسة المستفيدة سواء تعلق الأمر بالدراسة التشخيصية أو إجراءات التأهيل.

وللإشارة فإنّه بعد انتهاء برنامج EDPME، فلقد تم تجديده خلال الفترة 2009–2014 أطلق عليه برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PMEII، والذي يستهدف عصرنة هذه الفئة من المؤسسات ولقد خصصت له ميزانية قدرت بـ 44 مليون أورو (جودي، 2017، صفحة 55).

3.3 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد خصص لهذا النوع من المؤسسات برنامجين الأول سنة 2001 ويمتد على مدار 10 سنوات، يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، العامة منها والخاصة التي تشغل أقل من 20 عاملا ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 10 مليار دج متكونة من الموارد المالية المتعلقة بالدولة. إلا أن إشارة الانطلاق فيه كانت في سنة 2007 مما يدل على بطء العملية، كما أن هذا البرنامج يخص كذلك تأهيل البيئة المباشرة لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها.

لم يحقق البرنامج النتائج المرجوة منه، لهذا تم تبني برنامج تأهيل جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010–2014 وخصصت لهذا البرنامج ميزانية مالية تقدر بـ 386 مليار دج يعني بتأهيل 200000 مؤسسة. حيث يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة وتنتمي لأحد القطاعات التالية: الصناعة، البناء والتهيئة العمرانية، الصيد، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال. كما يشترط البرنامج في المؤسسة أن يكون لها عدد عمالها يساوي أو أكثر من عشرة عمال باستثناء قطاع البناء والتهيئة العمرانية فالحد الأدنى للعمال 20 عاملا(ANDPME, 2010, p. 3) .

4. الدراسة الميدانية

1.4 الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1.4–1 مجتمع الدراسة وعيّنة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات التي تبنت أحد برامج التأهيل المطبقة في الجزائر وأنهت كل إجراءات مخطط التأهيل. أما فيما يتعلق بعيّنة الدراسة فلقد وقع الاختيار على المؤسسات التي تبنت البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التابع لوزارة الصناعة، وذلك لعدّة مبررات أهمها شمولية البرنامج مقارنة مع البرامج الأخرى حيث يعني المؤسسات الخاصة والعامة على حد السواء، كما أنه يحتوي على مساعدات في الاستثمارات المادية والمعنوية ويحقق نوعين من الدراسة الشاملة والمخففة. ولقد تمثل عدد مؤسسات عينة الدراسة والتي أنهت مخطط برنامج التأهيل في 60 مؤسسة، وعليه تم توزيع 60 استبيانا على هذه المؤسسات حيث وصل عدد الإجابات 49 استبيان. ولقد تم اعتماد 47 استبياناً واستبعاد استبيانين لعدم اكتمالها.

1.4-2 متغيرات الدراسة: إن مخطط برنامج التأهيل يختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة نشاط هذه الأخيرة وحسب نوع تدخل خبراء البرنامج، وعليه تم وضع أسئلة حول المتغير التابع Y والمتمثل في تحقيق التنافسية بعد تطبيق البرنامج، وأسئلة تخص المتغير المستقل والمتمثل في برنامج التأهيل. هذا الأخير يعتمد على عنصرين أساسيين ومنه متغيرين مستقلين:

المتغير المستقل الأول X_1 : ويتمثل في الجهود التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق التنافسية وعادة تقاس بتوصيات تقرير خبراء البرنامج،

المتغير المستقل الثاني X_2 : ويتمثل في جهود الدولة من خلال المساعدات المقدمة لتحقيق التوصيات، وجهودها فيما يخص تسهيل إجراءات الدخول في البرنامج.

وعليه تكون معادلة نموذج الدراسة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Y= B_0+B_1X_1+B_2X_2+U$$

حيث أنّ:

Y: المتغير التابع والذي يمثل القيم التنافسية الفعلية في مجتمع الدراسة.

B_0: قيمة ثابتة للمتغير التابع Y في المتوسط عندما يتم عزل أثر المتغيرات المستقلة

B_1، B_2: معاملات نموذج الانحدار الخطي المتعدد – ميل خط الانحدار– وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في أحد المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى

U: خطأ التقدير العشوائي.

1.4-3 اختبار أداة القياس: لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لاستخراج معامل الاتساق الداخلي α كرونباخ، حيث كانت قيمة α لجميع متغيرات الدراسة تساوي 77,1%، وهي تمثل قيمة عالية لثبات الاتساق الداخلي ولإغراض الدراسة والتحليل.

2.4 التحليل الوصفي ودراسة النتائج لعيّنة الدراسة

1-2.4 الخصائص الشخصية لأفراد عيّنة الدراسة: الجدول التالي يصف الخصائص الشخصية لمؤسسات الدراسة من عدّة جوانب والمتمثلة في ملكية المؤسسة وصيغتها القانونية، تاريخ التأسيس وعدد العمال.

جدول رقم(01): الخصائص الشخصية لأفراد عيّنة الدراسة (ن = 47)

المتغير الشخصي		التكرار	النسبة المئوية
ملكية المؤسسة	مؤسسة عامة	24	%51,1
	مؤسسة خاصة	23	%48,9
الصيغة القانونية	مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة SARL	16	%34
	مؤسسة ذات الفرد الواحد EURL	2	%4,3
	مؤسسة ذات الأسهم SPA	29	%61,7
تاريخ التأسيس	أقل من 5 سنوات	2	%4,3
	من 5 إلى 10 سنوات	3	%6,4
	من 10 إلى 20 سنة	19	%40,4
	أكثر من 20 سنة	19	%40,4
عدد العمال	أقل من 50	5	%10,6
	من 50 إلى 100	10	%21,3
	من 100 إلى 250	14	%29,8
	أكثر من 250	17	%36,2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حسب النتائج التي تظهر في الجدول السابق تتكون أفراد عيّنة الدراسة من 23 مؤسسة خاصة والتي تشكل ما نسبته 48,9 % من إجمالي العيّنة، أما عدد المؤسسات العامة فقد بلغ 24 مؤسسة بنسبة 51,1%. أما فيما يتعلق بالصيغة القانونية لهذه المؤسسات فإن أعلى نسبة والتي تقدر بـ 61,7% بتعداد 29 مؤسسة هي مؤسسات ذات أسهم SPA، تليها مؤسسات ذات المسؤولية المحدودة SARL بنسبة 34% وبتعداد 16 مؤسسة، ثم تليها في الأخير مؤسستان ذات الفرد الواحد EURL بنسبة 4,3% .

وبالنسبة لأقدمية المؤسسات فتشير النتائج إلى أنّ المؤسسات التي يتراوح عمرها أكثر من 20 سنة بلغ عددها 19 مؤسسة بنسبة 40,4 % وهي نفس النسبة والعدد المتعلق بالمؤسسات التي يتراوح عمرها من 10 إلى 20 سنة، ثم تليها المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين 5 إلى 10 سنوات بعدد ثلاث مؤسسات ما نسبته 6,4 %. أما المؤسسات الفتية التي لم يتجاوز عمرها 5 سنوات فقد بلغت مؤسستين فقط بنسبة 4,3%.

وبخصوص عدد العمال فتشير النتائج إلى أن خمس مؤسسات وبنسبة 10,6% من عيّنة الدراسة هي مؤسسات تملك أقل من 50 عاملاً، وأن 10 مؤسسات وبنسبة 21,3% عدد عمالها يتراوح من 50 إلى 100 عامل، و14 مؤسسة بنسبة 29,8% عدد عمالها يتراوح من 100 إلى 250 عاملاً، والعدد المتبقي والمتمثل في 17 مؤسسة بنسبة 36,2% هي مؤسسات كبيرة يبلغ عدد عمالها أكثر من 250 عاملا.

2.4-2 تحليل وعرض النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة: فيما يلي عرض نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة على فقرات متغيرات الدراسة، والتي تم التوصل إليها من تحليل نتائج الاستبيان حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي. ولقد تم اعتماد تقييم درجة المتوسط الحسابي للفقرات والمحاور انطلاقا من قاعدة القرار: من القيمة 1 إلى 1,79 فإنّ درجة المتوسط الحسابي غير موافق بشدة، من 1,80 إلى 2,59 الدرجة غير موافق، من 2,69 إلى 3,39 الدرجة محايد، من 3,40 إلى 4,19 الدرجة موافق ومن 4,20 إلى 5 الدرجة موافق بشدة (الفرا، 2000، صفحة 26).

- **المتغير المستقل الأول X_1:** ويتمثل في الجهود التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق التنافسية هذه الجهود ممثلة في المحاور التالي:

المحور الأول- جهود تخفيض التكاليف: من خلال الجدول رقم (02) فإنّ الاتجاه العام لإجابات أفراد عيّنة الدراسة اتجهت نحو درجة الموافقة فيما يتعلق بجهود تخفيض التكلفة وذلك بمتوسط حسابي 3,5 وانحراف معياري 0,678، حيث أن الفقرة الأولى تمثل أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4,04 وانحراف معياري 1,021 بدرجة موافق، تليها الفقرة الرابعة بمتوسط حسابي 3,72 وانحراف معياري 1,205. أما الفقرتين الثانية والثالثة فلقد كانت أجابتهما بدرجة محايدة وبمتوسط حسابي لكليهما 3,37 و 2,93 على الترتيب.

الجدول رقم (02): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بجهود تخفيض التكاليف

	فقرات المحور الأول: جهود تخفيض التكاليف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
1	تتمثل تنافسية المؤسسة في ملك حصة كبيرة في السوق	4,04	1,021	موافق
2	تقوم المؤسسة باختيار مورديها على أساس سعر المواد	3,37	1,42	محايد
3	تقوم المؤسسة باختيار جزء معين من السوق من أجل تلبية متطلباته بأقل تكلفة	2,93	1,195	محايد
4	تستعمل المؤسسة البحث والتطوير من أجل التقليل من التكاليف	3,72	1,205	موافق
	نتيجة المحور الأول: جهود تخفيض التكاليف	3,5	0,678	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المحور الثاني– جهود تحسين الجودة:

الجدول رقم(03) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بجهود تحسين الجودة

	فقرات المحور الثاني: جهود تحسين الجودة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
5	تقوم المؤسسة باختيار مورديها على أساس جودة المواد	4,17	1,018	موافق
6	تقدم المؤسسة منتجات بمزايا فريدة لتلبية الاحتياجات الخاصة لجزء معين من السوق	3,29	1,160	محايد
7	تستعمل المؤسسة البحث والتطوير من أجل تمييز المنتج	3,77	1,008	موافق
8	تستخدم المؤسسة أنظمة رقابة وفحص شديد على منتجاتها	4,22	0,964	موافق بشدة
9	تهتم المؤسسة بإضافة خصائص معيّنة للمنتج لتلبية رغبات الزبائن	4,07	0,879	موافق
10	تراعي المؤسسة عند إنتاجها السلع مطابقة المواصفات والمعايير الدولية	4,40	0,851	موافق بشدة
	نتيجة المحور الثاني: جهود تحسين الجودة	3,96	0,555	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أنّ أغلب فقرات المحور الثاني المتعلق بجهود المؤسسة في تحسين الجودة كانت إجاباتها بدرجة موافق وبمتوسط حسابي 3,96 وانحراف معياري 0,555، ولقد سجلت الفقرتين 8 و10 أعلى متوسط حسابي قدر بـ 4,22، 4,40 على الترتيب، وتليهم في ذلك الفقرة الخامسة، التاسعة والسابعة وبمتوسط حسابي 4,17، 4,07 و3,77 على الترتيب. أما الفقرة السادسة فلقد كانت بدرجة محايدة بمتوسط 3,29.

المحور الثالث– جهود تشخيص المحيط:

الجدول رقم(04) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بجهود تشخيص المحيط

	فقرات المحور الثالث: جهود تشخيص المحيط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
11	تقوم المؤسسة بتحليل نقاط القوة والضعف باستمرار	4,17	0,940	موافق
12	تقوم المؤسسة بتحليل فرص ومخاطر المحيط باستمرار	4,11	1,068	موافق
13	تستخدم المؤسسة أجهزة وبرمجيات متطورة توفر السرعة في الحصول على المعلومات	3,89	0,961	موافق
14	ترى المؤسسة ضرورة إتباع التقنيات الحديثة في التسيير لامتلاك ميزة تنافسية	4,49	0,757	موافق بشدة
15	تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها مع منافسيها باستمرار	3,74	1,132	موافق
16	تقوم المؤسسة بتكوين العمال باستمرار	3,98	0,927	موافق
17	يشارك العاملون في اقتراحات لتطوير التنافسية	3,49	1,101	موافق
	نتيجة المحور الثالث: جهود تشخيص المحيط	3,97	0,677	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ أغلب فقرات المحور الثالث المتعلق بجهود تشخيص المحيط كانت إجاباتها بدرجة موافق بمتوسط حسابي 3,97 وانحراف معياري 0,677، حيث حققت الفقرة رقم 14 أعلى متوسط حسابي 4,49 بدرجة موافق بشدة على اعتبار أن ضرورة إتباع التقنيات الحديثة في التسيير لامتلاك ميزة تنافسية كتوصية مست أغلب المؤسسات المنظمة للبرنامج، ثم تليها في ذلك الفقرتين 11 و12 بمتوسط 4,17 و4,11 على الترتيب حيث تتعلق كلتا الفقرتين بالتشخيص الداخلي والخارجي للمؤسسة وهو ما تم انجازه لكل مؤسسات البرنامج، ثم تلي في ذلك الفقرات 16، 13، 15 و17 بمتوسط حسابي 3,98، 3,89، 3,74 و3,49 على الترتيب حيث أن أغلب توصيات البرنامج نصت على ضرورة تكوين الموارد البشرية واقتناء الأجهزة والبرمجيات الضرورية بالإضافة إلى مقارنة الأداء مع المنافسين.

- **المتغير المستقل الثاني X_2:** ويتمثل في جهود الدولة من خلال المساعدات المقدمة من قبل صندوق ترقية التنافسية وذلك لتحقيق مخطط برنامج التأهيل وتوصياته كمحور أول، وجهودها فيما يخص تسهيل الانضمام والدخول في البرنامج كمحور ثانٍ.

➢ **المحور الأول: جهود الدولة المادية والمعنوية:**

الجدول رقم(05) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بجهود الدولة المادية والمعنوية

	فقرات المحور الأول: جهود الدولة المادية والمعنوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
18	نسبة منحة المساعدات في الاستثمار المادي مقبولة وكافية	2,93	1,268	محايد
19	نسبة منحة المساعدات في الاستثمار المعنوي مقبولة وكافية	3,40	1,043	محايد
20	المساعدات المقدمة من طرف الحكومة محفزة	2,94	1,258	محايد
21	تكاليف الدراسة التشخيصية – التقنية– مقبولة	2,98	1,022	محايد
22	تهتم الدولة بتهيئة الأقاليم الصناعية في إطار برنامج التأهيل	2,82	1,173	محايد
23	تتخذ الدولة سياسات صناعية لتشجيع الصادرات والاستثمارات	3,50	1,206	موافق
24	الدولة لها رغبة جادة في تطوير وترقية تنافسية المؤسسات	3,04	1,228	محايد
25	تعمل الدولة على توفير متطلبات حماية المنتوج الوطني	3,45	1,138	موافق
	نتيجة المحور الأول: جهود الدولة المادية والمعنوية	3,14	0,651	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جاء هذا المحور للتعرف على درجة رضى مؤسسات عيّنة الدراسة اتجاه مساعدات الاستثمار المادي والمعنوي المقدمة من طرف الدولة في إطار برنامج التأهيل لتحسين تنافسية المؤسسات. حيث يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب إجابات مؤسسات عيّنة الدراسة اتجهت نحو الدرجة المتوسط والمحايدة في كل من الفقرات 18، 19، 20، 21، 22 و24 حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرات وعلى الترتيب: 2,93، 3,40، 2,94، 2,98، 2,82 و3,04 ويعود السبب في ذلك كون أن مؤسسات الدراسة – لاسيما الخاصة منها– تنتظر من الدولة مساعدات أكثر من ذلك خاصة فيما يتعلق بالاستثمار المادي. في حين كانت موافقتهم حول الفقرتين 23 و25 بمتوسط حسابي 3,50 و3,45 على الترتيب وذلك فيما يخص سياسة الدولة لتشجيع الصادرات وحماية المنتوج الوطني.

➢ **المحور الثاني– جهود الدولة في تسهيل الانضمام للبرنامج:**

الجدول رقم(06) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بتسهيل الانضمام للبرنامج

	فقرات المحور الثاني: تسهيل الانضمام للبرنامج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
26	هناك إعلام صحافة، إذاعة... حول برنامج التأهيل	2,98	1,234	محايد
27	ملف قبول برنامج التأهيل من الوزارة سهل وليس معقداً	3,46	1,069	موافق
28	إجراءات برنامج التأهيل واضحة وغير معقدة	3,74	0,920	موافق
29	هناك صعوبة في وضع ملف برنامج التأهيل والحصول على موافقة الوزارة	2,91	1,265	محايد
30	هناك صعوبة في الحصول على تمويل برنامج التأهيل من هيئات الدعم –الوزارة– بعد الموافقة	3,17	1,257	محايد
31	هناك ندرة في مصادر تمويل برنامج التأهيل سواء القروض أو الأموال الخاصة	2,83	1,122	محايد
32	هناك صعوبة في قبول البنك مرافقة عملية تمويل البرنامج	2,60	1,192	محايد
	نتيجة المحور الثاني: تسهيل الانضمام للبرنامج	3,09	0,676	محايد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جاء هذا المحور والمتمثل في جهود الدولة في تسهيل الانضمام للبرنامج من أجل توضيح ما إذا كانت عملية الانضمام وتبني برنامج التأهيل في متناول المؤسسات وأنّ هناك تسهيل في الدخول إليه. حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عيّنة الدراسة 3,09 وهي درجة محايدة، ودرجة الموافقة جاءت فقط في الفقرتين 27 و 28 بمتوسط حسابي 3,46 و3,74 على الترتيب، أما باقي إجابات الفقرات: 26، 29، 30، 31 و32 فلقد كانت محايدة وذلك بمتوسط حسابي 2,98، 2,91، 3,17، 2,83 و2,60 على الترتيب، ولقد كان أضعفها المتعلقة بتمويل البرنامج أو قبول البنك عملية المرافقة.

- **المتغير التابع Y:** وهو يتمثل في تحقيق المؤسسة للتنافسية بعد تطبيق مخطط برنامج التأهيل وتوصياته.

الجدول رقم(07): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بتحقيق تنافسية المؤسسة

فقرات المتغير: تحقيق تنافسية المؤسسة	المتوسط	الانحراف	النتيجة

		الحسابي	المعياري	
33	برنامج التأهيل يساهم في تحسين تنافسية المؤسسة	4,28	0,713	موافق بشدة
34	تطور رقم أعمالكم بعد تطبيق برنامج التأهيل	3,85	0,816	موافق
35	ارتفعت تنافسية مؤسستكم مقارنة مع المنافس بعد تطبيق برنامج التأهيل	3,77	0,840	موافق
36	واجهت المؤسسة صعوبات قبل تطبيق برنامج التأهيل	3,19	1,173	محايد
37	في البداية هناك تخوف من تطبيق برنامج التأهيل ولا ترى ضرورة لتطبيقه	3,49	1,101	موافق
38	هناك درجة رضا بالنسبة لكم من حيث تطبيق برنامج التأهيل والنتائج المتوقعة	3,57	0,935	موافق
النتيجة الإجمالية للمتغير: تحقيق تنافسية المؤسسة		3,63	0,436	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حسب الجدول رقم (07) فإنّ هذا المتغير التابع Y يحتوي على فقرات أغلب متوسط إجاباتها كانت موافقة حيث بلغ 3,63، مما يدل على المساهمة الفعلية لبرنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات وتطور رقم أعمالها وهذا ما تؤكده الفقرتين 33 و34 بمتوسط حسابي 4,28 و3,85 على التوالي، ثم تليهم في ذلك الفقرات 35، 38 و37 بمتوسط حسابي لكل واحدة على التوالي: 3,77، 3,57 و3,49. إلاّ أنّ الفقرة 36 فلقد كانت الوحيدة التي درجة موافقتها محايدة بمتوسط 3,19 ، ويعزى السبب في ذلك كون أن المؤسسات لم تواجه صعوبات كبيرة قبل تطبيق البرنامج لاسيما وأن من شروط الانضمام إليه أن تحقق نتيجة استغلال موجبة خلال الثلاث سنوات التي تسبق الرغبة في تطبيق البرنامج.

3.4 اختبار فرضيات الدراسة

تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية وقيمة (Sig) أكبر من مستوى المعنوية (0,05) وذلك عند مستوى ثقة (0,95).

ترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية وقيمة (Sig) أقل من مستوى المعنوية (0,05) وذلك عند مستوى ثقة (0,95).

كما تم الاعتماد كذلك على استخدام (T-Test) لاختبار مكونات الفرضية حيث تكون قاعدة القرار برفض الفرضية العدمية (H_0) وبالتالي قبول الفرضية البديلة (H1) إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند مستوى ثقة (0,95) ودرجة حرية(ن-1)

3.4-1 فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية:**

الفرضية العدمية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة.

الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة.

- **الفرضيات الفرعية:**

➢ الفرضية الفرعية الأولى:

- الفرضية العدمية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود المؤسسة وتحسين تنافسية المؤسسة.
- الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود المؤسسة وتحسين تنافسية المؤسسة.

➢ الفرضية الفرعية الثانية:

- الفرضية العدمية (H_0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود الدولة وتحسين تنافسية المؤسسة.
- الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود الدولة وتحسين تنافسية المؤسسة.

3.4-2 اختبار الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية وفرضياتها الفرعية سوف يتم الاعتماد على حساب قيمة معامل الارتباط R وحساب مستوى المعنوية Sig، بالإضافة إلى اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (F) واختبار T-TEST الذي يُستخدم لاختبار فرضيات الدراسة.

- **حساب معامل الارتباط R:**

الجدول رقم (08): نتائج الارتباط الخطي لمتغيرات النموذج

معامل الارتباط R	معامل الارتباط R^2	معامل التحديد	أخطاء التقدير
0,519	0,270	0.237	0,33077

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (08) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات لكنّها متوسطة، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط R بـ 51,9%، أما معامل التحديد فقد بلغت قيمته 0,237، هذه القيمة تشير إلى أنّ 23,7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ناتجة عن التغيرات في المتغير المستقل والباقي راجع لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

- **تحليل التباين ANOVA**

الجدول رقم (09): تحليل تباين خط الانحدار لنموذج الدراسة

النموذج	مجموع المربعات	Df درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى المعنويةSig
الانحدار	1,779	2	0,890	8,131	4,08	0,001
البواقي	4,814	44	0,109			
الإجمالي	6,593	46				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول رقم (09) فإنّ مستوى المعنوية يقدر بـ 0,001 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% المفروض، ومنه ترفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة (H_1)، وهذا ما تؤكده قيمة F المحسوبة التي تساوي 8,131 وهي أكبر من قيمته الجدولية التي تساوي 4,08، وذلك عند مستوى معنوية 5%. وعليه ترفض الفرضية الرئيسية العدمية (H_0)، ويتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى البديلة (H_1) والتي تنص على " وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة".

▪ **اختبار T-TEST وحساب معاملات النموذج:** إن اختبار T-TEST يقوم بحساب معاملات خط الانحدار لمتغيرات النموذج المعدة سابقاً بالإضافة إلى أنه يجيب ويؤكد على فرضيات الدراسة الفرعية من خلال مستوى المعنوية ومقارنة T المحسوبة مع T الجدولية،

الجدول رقم (10): اختبار T-TEST لنموذج الدراسة

النموذج	β	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى المعنويةSig
ثابت	1,205	1,650	2,013	0,106
جهود المؤسسة	0,424	2,832		0,007
جهود الدولة	0,328	2,353		0,023

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الجدول رقم (10) فإنّ مستوى المعنوية لجهود المؤسسة أقل من 5%، إضافة إلى أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية ، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الأولى العدمية (H_0) وتقبل الفرضية الفرعية الأولى البديلة (H_1) والتي تنص على" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود المؤسسة وتحسين تنافسية المؤسسة".

كما أن مستوى المعنوية لجهود الدولة أقل من 5%، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثانية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية الفرعية الثانية البديلة (H_1) والتي تنص على "وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود الدولة وتحسين تنافسية المؤسسة".

وانطلاقا من معطيات الجدول السابق فإنه يمكن حساب معاملات خط الانحدار ومنه صياغة معادلة خط الانحدار لنموذج الدراسة والتي تكون من الشكل التالي:

$$Y=1\ ,205+0,424X_1+0,328X_2$$

حيث أنّ:

Y: المتغير التابع والذي يمثل القيم التنافسية المقدرة في عيّنة الدراسة.

1,205 : تمثل قيمة ثابتة B_0 للمتغير التابع Y في المتوسط عند عزل أثر المتغيرات المستقلة أي تكون مستوى جهود المؤسسة بإتباعها لتوصيات الخبراء وجهود الدولة منعدمة.

0,424 : تمثل قيمة B_1 معامل خط الانحدار للمتغير المستقل الأول X_1 وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في أحد المتغيرات التفسيرية بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى.

0,328: تمثل قيمة B_2 معامل خط الانحدار للمتغير المستقل الثاني X_2.

6. خاتمة

يعتبر برنامج التأهيل عملية مستمرة تهتم بتحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها من أجل تحسين تنافسيتها ومواجهة الانفتاح الاقتصادي، ونجاحه يعتمد على كفاءة تقرير الخبرة المقدم من قبل مكتب الدراسة بالإضافة إلى روح وثقافة مسيري المؤسسة والإرادة القوية. ويشمل برنامج التأهيل نوعين من الإجراءات؛ الأول يتمثل في الدعم المباشر للمؤسسة وتحسين تنافسيتها من حيث السعر، الجودة، الإبداع والقدرة على المتابعة والتحكم التكنولوجي، والثاني تحسين محيط عمل المؤسسة ورفع القيود المعيقة. ومن أجل معرفة مدى مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، فلقد تم اختيار عيّنة من المؤسسات التي طبقت هذا البرنامج ودراستها من خلال استبيان الدراسة.

نتائج الدراسة

– هناك اهتمام كبير بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – لاسيما الخاصة– ومحاولة النهوض به من خلال تخصيص له أكثر من برنامج تأهيل؛

– إنّ برنامج التأهيل يمنح أهمية كبيرة للاستثمارات المعنوية بنسبة 80% مقارنة مع الاستثمار المادي بنسبة 10%؛

– برامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الجزائرية عرفت بطء شديد مقارنة مع النتائج المتوقعة؛

وفيما يتعلق بآراء مؤسسات عيّنة الدراسة حول مساهمة برنامج التأهيل في تحقيق التنافسية فتمثلت النتائج فيما يلي:

– وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) لكنها متوسطة بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات حيث قدرت قيمة معامل الارتباط R بـ 51,9% .

– قبول الفرضية الرئيسية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين برنامج التأهيل وتحسين تنافسية المؤسسة؛

– قبول الفرضية الفرعية الأولى البديلة (H_1) والتي تنص على" وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود المؤسسة وتحسين تنافسية المؤسسة".

– قبول الفرضية الفرعية الثانية البديلة (H_1) والتي تنص على "وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 5\%$) بين جهود الدولة وتحسين تنافسية المؤسسة".

توصيات الدراسة

– قيام الهيئات الحكومية أو مكاتب متخصصة بدراسة شاملة للاقتصاد الجزائري وفق المعطيات الحالية، ودراسة السوق من أجل إنشاء بنك معلومات يسهل عملية التشخيص؛

– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة وخدمات النقل تبني برنامج التأهيل لتحسين أدائها وتنافسيتها، خاصة أنه لم يكن لها الحق من قبل الدخول فيه؛

– جعل برنامج التأهيل من أولويات الحكومة وإنشاء مكتب خاص به على غرار التجربة التونسية بالإضافة إلى تكثيف الإعلان والتحسيس بالبرنامج؛

– ضرورة اهتمام المؤسسات محل الدراسة بمتابعة إجراءات البرنامج وانجازها في الوقت المحدد لها، بالإضافة إلى الاستفادة ما أمكن من تجربتها مع برنامج التأهيل.

6. قائمة المراجع:

1.6 قائمة المراجع العربية:

- *حنان جودي. استراتيجية تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.*

- *عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (ط. 2). الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.*

- *وليد عبد الرحمان الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. بدون بلد نشر، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2000.*

2.6 قائمة المراجع الأجنبية:

- *Amallah, A., Impacts de la mise à niveau des entreprises. Barcelona monitoring suivi de l'accord de libre-échange politique, économie, entreprise, éducation , 2011.*

- *ANDPME, L'ANDPME pour une PME performante, plan quinquennal 2010-2014 programme national de mise à niveau des PME, Ministère de L'industrie, de la PME et de la Promotion de L'Investissement, alger, 2010.*

- *Bahammi, M, La mise à niveau des entreprise mode d'emploi. (P. d. scientifique, Éd.) (164), janvier 2007 .*

- *Belgaïd, B., L'entrepreneur frictionnel et la mise à niveau de l'entreprise : velleîtes de reforme et vrais challenges. (U. S. Fès, Éd.) (23), 2007.*
- *Bougault, H., & Filipiak, E., Les programmes de mise à niveau des entreprises: Tunisie, Maroc, Sénégal. Paris, france: Agence Française de Développement, 2005.*
- *commission Européenne, E. D., Des résultats et une expérience à transmettre, programme d'appui aux PME/PMI privées en Algérie, Ministère de la PME et de l'artisanat, Alger, 2007.*
- *Dhaoui, M. L., & Abassi, B., Restructuration et mise à niveau d'entreprise –guide méthodologique, Ministère de L'industrie, Éd, L'imprimerie Moderne des Arts Graphique, Alger, 2003.*
- *Gereffi, G., Development models and industrial upgrading in China and Mexico, 2009.*
- *Lamiri, A., Management de l'information redressement et mise à niveau des entreprises, OPU, Alger, 2003.*
- *Madoui, M., & Pierre-Noël, D., Entrepreneurs Maghrébins terrains en développement. (T. Edition Karthala, Éd.) Paris: Edition IRMC, 2011.*